

العلاقة بين الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومستوى التحفظ في التقارير المالية

أحمد عبد المجيد محمد عبد المجيد

تحت إشراف

أ.د/ عبد الفتاح أحمد علي خليل أ.د/ أشرف أحمد محمد غالي

الملخص:

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومستوى التحفظ في التقارير المالية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال"، والمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال"، ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" يلعب دوراً حوكمياً في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية، وأن دعم مستوى الإفصاح المحاسبي بتوفير معلومات مالية أكثر تحفظاً في ظل المعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ سوف يترتب عليه تطوير التقارير المالية. واستناداً إلى هذه النتائج يوصي الباحث بقيام الأجهزة الرقابية المعنية بإجراء مراجعة مستقلة لعمليات الاندماج والاستحواذ من قبل مراجعين ماليين معتمدين، بما يساهم في التحقق من دقة وصحة المعلومات المالية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين تلك العمليات.

الكلمات الدالة:

الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ – تحفظ التقارير المالية - معيار المحاسبة المصري رقم (29) – المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 " - معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 141 (R).

Abstract:

The study aimed to analyze the relationship between the governance role of merger and acquisition (M&A) laws and the degree of conservatism in financial reports. Turning to our key results, we find that, the most important of which is that the

adoption of the Egyptian Accounting Standard No. (29) "Business Combination", the International Financial Reporting Standard IFRS 3 "Business Combination", and the American Financial Accounting Standard SFAS 141 (R) "Business Combination" plays a governance role in increasing the level of Conservatism in financial reports, and supporting the level of accounting disclosure by providing more conservative financial information in light of the standards regulating mergers and acquisitions will result in the development of financial reports. Based on the previous results, the researcher recommends that the concerned regulatory agencies conduct an independent review of mergers and acquisitions by accredited financial auditors, which contributes to verifying the accuracy and validity of financial information and providing the necessary recommendations to improve those operations.

Keywords:

The Governance Role of M&A Laws - Conservatism in Financial Reports- Egyptian Accounting Standard No. (29) - International Financial Reporting Standard IFRS 3 " - American Financial Accounting Standard SFAS 141 (R).

١ - الإطار العام للبحث

١-١ مشكلة البحث:

ساهمت التطورات الحديثة والاتجاه نحو صفقات الاندماج والاستحواذ، في زيادة فرص الإدارة في القيام بالمخالفات المالية بشكل ملحوظ، الأمر الذي دفع المنظمات المهنية والجهات المعنية المختلفة إلى وضع قوانين من شأنها حوكمة عمليات الاندماج

والاستحواذ حتى يكون لها دور واضح وفعال نحو ملاحقة هذه التطورات والوقوف ضد الممارسات الانتهازية للإدارة، حيث ألزمت تلك القوانين إدارات الشركات أن تضمن وتعتمد صحة المعلومات المالية الواردة في تقاريرها، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستويات التحفظ في تلك التقارير بالدرجة التي تعمل على منع تفاقم ممارسات الإدارة وتحقيق منفعية المعلومات اللازمة لمتخذي القرار.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد لتحفظ التقارير المالية (Bhutta et al., 2022; Aldoseri et al., 2021) حتى الآن، إلا أن أدبيات الفكر المحاسبي اتفقت مع الممارسة المهنية على أن تحفظ التقارير المالية يعتبر بوجه عام أحد أهم الأدوات المحاسبية المستخدمة عند إعداد وعرض التقارير المالية لمواجهة حالات عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل والأصول أو تقليل للمصروفات والالتزامات والمخاطر الملازمة لها (Zhong et al., 2017)، والتي تتزايد بطبيعتها في أوقات الأزمات المالية والسياسية وعند الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية وما يصاحب ذلك من عمليات الاندماج والاستحواذ التي تشهدها بيئة الأعمال التي تعمل في ظلها الشركات، حيث تزداد دوافع الإدارة نحو التلاعب أو التأثير على الأرباح الحقيقية من خلال استغلال المعلومات الخاصة المتوافرة لديهم عن الشركات في أوقات الأزمات المالية وبالشكل الذي تزداد معه مخاطر المعلومات وتكاليف الوكالة (Duan and Jin, 2019)، وبالتالي فإن الشركات التي تعتمد على استخدام سياسات محاسبية متحفظة يتوقع معها أن تنخفض كل من مخاطر المعلومات وتكاليف الوكالة خاصة أثناء عمليات الاندماج والاستحواذ.

ويمثل التحفظ أحد القيود التي تواجه الإدارة عند القيام بالممارسات الانتهازية التي من شأنها أن تؤدي إلى التأثير على قيمة الأرباح الحقيقية للوصول بها إلى رقم الربح المرغوب فيه. وعلى الرغم من اتفاق العديد من الدراسات (Iwasaki et al., 2018; Do et al., 2021; Ramalingegowda et al., 2019) على أن تحفظ التقارير المالية هو أحد أهم الأدوات المستخدمة عند إعداد وعرض التقارير المالية والتي تعد مطلباً للأطراف التعاقدية الرئيسية حيث تلعب دوراً رئيسياً في تخفيض تكاليف الوكالة بين المديرين والمساهمين، إلا

أن الاختلاف مازال قائماً بين الجهات المهنية في الدول المختلفة باختلاف أنظمتها القانونية بشأن التحفظ، ففي حين ترى هيئة معايير المحاسبة الفرنسية (ANC) ضرورة الإبقاء على مفهوم الحيطة ضمن الإطار المفاهيمي باعتباره أحد المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة، يعارض مجلس معايير المحاسبة باستراليا إعادة تضمين مفهوم الحيطة ضمن الإطار المفاهيمي، ولم يكتفي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بمعارضة ذلك وإنما قام بحذف التحفظ من الإطار المفاهيمي الصادر في ٢٠١٠. إلا أن الكثير من الدراسات من البيئة العربية (حماد، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٧؛ حسين، ٢٠١٧؛ ميلاد، ٢٠١٦) وغيرهم، وضعت التحفظ المحاسبي على رأس توصياتها مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإعادة النظر في الإطار المفاهيمي وأهمية تضمين التحفظ المحاسبي كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية. ونتيجة للعديد من الضغوط من قبل أصحاب المصالح تم تضمين الحيطة بالإطار المفاهيمي المعدل في مارس ٢٠١٨ (كعموش، ٢٠١٨).

وتزداد درجة التحفظ في التقارير المالية بشكل متزامن مع اعتماد قوانين الاندماج والاستحواذ وذلك في الدول التي لا يحظى فيها المساهمين بحماية قوية نتيجة لضعف نظم الحوكمة لديها وخصوصاً إذا كانت هذه الدول تشهد نمو كبير في أنشطة الاندماج والاستحواذ (Khurana and Wang, 2019).

وعلى الرغم من الأهمية التي حظيت بها عمليات الاندماج والاستحواذ وتأثيرها الملحوظ على تعديل السياسات والمعايير المحاسبية خصوصاً في الآونة الأخيرة، إلا أن هناك ندرة في الدراسات في الأدب المحاسبي عموماً – على حد علم واطلاع الباحث – التي تناولت تحليل العلاقة بين الدور الحوكمي للقوانين المنظمة لهذه العمليات ودرجة التحفظ في التقارير المالية، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح أسباب ونتائج عمليات الاندماج والاستحواذ بالشكل الكافي. وفي ضوء ما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية لهذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي العلاقة بين الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومستوى التحفظ في التقارير المالية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
- ما هو الدور الحوكمي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
- ما هو الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.

٢-١ أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحليل العلاقة بين الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومستوى التحفظ في التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
- بيان الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
 - بيان الدور الحوكمي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
 - بيان الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.

٣-١ أهمية ودوافع البحث:

- يستمد البحث أهميته من كونه امتداداً للدراسات السابقة، ومن خلال المتغيرات البحثية التي يتناولها ولما له من دور فعال في الأسواق المالية خاصة فيما يتعلق بتعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية، ويكتسب البحث أهميته العلمية والتطبيقية من خلال مجموعة من العوامل والاعتبارات والتي من أهمها ما يلي:
- ندرة الأبحاث العربية والأجنبية – في ضوء ما اطلع عليه الباحث – التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومستوى

- تحفظ التقارير المالية وخصوصاً في البيئة المصرية، باعتبارها من أهم القضايا الجدلية التي شكلت محوراً لاهتمام البحث المحاسبي الأكاديمي.
- حاجة سوق رأس المال المصري إلى ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن عمليات الاندماج والاستحواذ وضرورة الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال.
- مساعدة المنظمين وصانعي السياسات والجهات المسؤولة عن تطوير المعايير، من خلال المساهمة في بيان الدور الحوكمي لقوانين الاندماج والاستحواذ ومدى فعالية هذا الدور في تعزيز مستوى التحفظ بالتقارير المالية.

١-٤ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم تناول البحث على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
- ٣- الدور الحوكمي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة في تعزيز مستوى تحفظ التقارير المالية.
- ٤- الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
- ٥- أثر تبني قوانين الاندماج والاستحواذ على درجة تحفظ التقارير المالية.
- ٦- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.
- ٢- الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية

يتناول الباحث بالدراسة والتحليل تحفظ التقارير المالية في ضوء أهم فقرات معيار المحاسبة المصري المنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، والمعدل بقرار وزير

الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، والذي تم تعديله مرة أخرى في ٦ مارس ٢٠٢٣ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣، وذلك على النحو التالي:

١- **هدف المعيار:** أشارت الفقرة ١ (أ) إلى أن هدف المعيار هو تحسين درجة الملائمة والمصادقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تفصح عنها المنشأة في قوائمها المالية عن تجميع الأعمال وتأثيراته. ولتحقيق هذا الهدف، ألزم المعيار الشركة المستحوذ بالاعتراف والقياس في قوائمها المالية بالأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات والالتزامات المحتملة وأي حقوق أقلية/ حصص غير مسيطرة في المنشأة المقتناة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب قيام الشركات المستحوذ بالاعتراف بالالتزامات المحتملة دون الاعتراف بالأصول المحتملة.

٢- **تحديد عملية تجميع الأعمال:** أشارت الفقرة (٣) إلى أنه يتعين على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت المعاملة أو الحدث يعتبر تجميع أعمال وفقاً للتعريف الوارد في هذا المعيار، والذي يتطلب أن تكون الأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة تمثل نشاط أعمال. وإذا كانت الأصول المقتناة لا تمثل نشاط أعمال، فعلى المنشأة معالجتها على أنها عملية اقتناء لأصل. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب أن تكون الأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة تمثل نشاط أعمال، مع عدم الإشارة للأصول المحتملة.

٣- **طريقة الاقتناء:** أشارت الفقرة ٥ (ج) إلى أن تطبيق طريقة الاقتناء يتطلب قيام المنشأة بالاعتراف والقياس للأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة القابلة للتحديد وأية حقوق أقلية. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب قيام المنشأة بالاعتراف والقياس للأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة القابلة للتحديد مع عدم قيام المنشأة بالاعتراف والقياس للأصول المحتملة غير المقتناة حالياً.

٤- استثناءات على مبدأ الاعتراف: وفقاً للفقرة ٢٢ (أ) فإن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" يعرف الالتزام المحتمل بأنه: التزام ينشأ عن أحداث ماضية وسوف يتم تأكيد وجوده عن طريق حدوث أو عدم حدوث حدث ما أو أكثر من الأحداث المستقبلية غير المؤكدة التي لا تقع تحت سيطرة المنشأة بشكل كامل. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث لاحظ للباحث أن المعيار عرف الالتزام المحتمل مع عدم تعريف الأصل المحتمل أو الإيراد المحتمل.

٥- الأصول والالتزامات: وفقاً للفقرة (٣٦) فإنه يتعين على المنشأة المستحوذة قبل الاعتراف بالمكسب من عملية شراء تفاوضية أن تقوم بمراجعة ما إذا كانت قد قامت بتحديد كافة الأصول المقتناة وكافة الالتزامات والالتزامات المحتملة بشكل صحيح وأن تعترف بأي أصول أو التزامات إضافية تم تحديدها من تلك المراجعة، وعلى المنشأة المستحوذة بعد ذلك القيام بمراجعة الإجراءات المستخدمة في قياس المبالغ التي يتطلب هذا المعيار الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء والتي من بينها الإجراءات الخاصة بالأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات والالتزامات المحتملة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث ألزمت المنشآت المقتنية بمراجعة مدة صحة تحديد الالتزامات المحتملة مع تجاهل مراجعة الأصول المحتملة.

٦- المقابل المادي المحتمل: أشارت الفقرة (٣٩) إلى أنه يتعين على المنشأة المقتنية الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل النقدي المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل النقدي المحول في مقابل المنشأة المقتناة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل النقدي المحتمل كجزء من المقابل

النقدي المحول في مقابل المنشأة المقتناة، مع عد الاعتراف بأي مكاسب محتملة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن معيار المحاسبة المصري رقم (29) "تجميع الأعمال" تكاد لا تخلو جميع فقراته من التحفظ، حيث إن المعالجات المحاسبية المنصوص عليها في الفقرات السابقة ألزمت الشركات المستحوذة بالاعتراف بالالتزامات أو الخسائر المحتملة مع عدم إلزامها بالاعتراف بالأصول أو الإيرادات المحتملة، ومن ثم يتضح للباحث الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) والمنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ في تعزيز مستوى تحفظ التقارير المالية. ويرى الباحث أن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال" سوف يترتب عليه تطوير التقارير المالية بشكل مستمر من خلال دعم مستوى الإفصاح المحاسبي بتوفير معلومات مالية أكثر تحفظاً في ظل تطبيق هذا المعيار.

٣- الدور الحوكمي للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة في تعزيز مستوى تحفظ التقارير المالية
في ١٤ مايو ٢٠٢٠ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بتعديل وإعادة إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 الخاص بعمليات الاندماج والاستحواذ والذي يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١/١/٢٠٢٢. ويتناول الباحث البنود التي تضمنت تحفظ التقارير المالية في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 المنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ كما يلي:

١- الاعتراف والقياس: وفقاً للفقرات (١٨، ١٠) يتم قياس جميع الأصول المقتناة والالتزامات المتكبدة في دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ، ويتم الاعتراف بالأصول القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة والحقوق غير المسيطرة في الشركة المقتناة بشكل منفصل عن الشهرة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الاعتراف بالأصول المقتناة والالتزامات المتكبدة والمحتملة بينما لا تسمح بالاعتراف بالأصول المحتملة.

٢- **الأصول والخصوم:** وفقاً للفقرة (١٥) تقوم الشركة المستحوذة بتصنيف الأصول المكتسبة والالتزامات والالتزامات المحتملة على أساس الشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية وسياسات التشغيل والسياسات المحاسبية وغيرها من الشروط التعاقدية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ، مثل تحديد الأدوات المالية المشتقة كأدوات تحوط، أو فصل المشتقات الضمنية عن العقود الأصلية. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب تصنيف الأصول المكتسبة والالتزامات والالتزامات المحتملة مع عدم تصنيف الأصول المحتملة.

٣- **تسوية الالتزامات المحتملة:** حتى يتم تسوية التزام محتمل أو إلغاؤه كما حددت الفقرة (٥٦)، فإنه يتم قياس الالتزام المحتمل بأعلى قيمة متوقعة له بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS 37 عند المعالجة المحاسبية الأولية لدمج الأعمال ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب قياس الالتزام المحتمل بأعلى قيمة متوقعة له.

٤- **الأصول التعويضية:** أشارت الفقرة (٥٧) من المعيار إلى أنه يمكن للشركة المندمجة أن تعوض الشركة الدامجة تعاقدياً عن نتائج الظروف المحتملة بنقل أصل أو سداد التزام. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث سمحت بالاعتراف بالالتزامات المحتملة ولم تشير إلى الاعتراف بالأصول المحتملة.

٥- **المقابل المحتمل:** أشارت الفقرة (٥٨) من المعيار إلى أنه يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ دمج الأعمال كجزء من المقابل النقدي المحول في مقابل المنشأة المقتناة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في قائمة الدخل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 "الأدوات المالية" أو معيار المحاسبة الدولي IAS 39 "الاعتراف والقياس". وإذا لم يكن المقابل الإضافي ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 أو معيار المحاسبة الدولي IAS 39، فإنه يتم المحاسبة عنه وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى

حسب الاقتضاء. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تسمح بالاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المحتمل كجزء من المقابل المحول في مقابل المنشأة المقتناة، مع عدم الاعتراف بأي مكاسب محتملة.

٦- الإفصاح: ألزمت الفقرة (٥٩) من المعيار الشركات المستحوذة بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة والأثر المالي لدمج الأعمال الذي يحدث إما خلال فترة التقرير الحالية أو بعد نهاية الفترة، ولكن قبل اعتماد وإصدار القوائم المالية. ومن بين الإفصاحات المطلوبة لتحقيق الهدف السابق ما يلي (B64 – B66):

- تفاصيل تسويات المقابل المحتمل وأصول التعويض.
- المبالغ المعترف بها كما في تاريخ الاقتناء لكل فئة رئيسية من الأصول المقتناة والالتزامات المحتملة.
- تفاصيل حول أي معاملات يتم الاعتراف بها بشكل منفصل عن الأصول المقتناة والالتزامات المحتملة في دمج الأعمال.

ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الإفصاح عن تسويات المقابل المحتمل والمبالغ المعترف بها من الأصول المقتناة والالتزامات المحتملة وأي تفاصيل عن أي معاملات يتم الاعتراف بها بشكل منفصل عن الأصول المقتناة والالتزامات المحتملة، مع عدم الإفصاح عن معلومات تخص أية إيرادات أو أصول محتملة.

وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٠ أطلق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) استشارة عامة حول المتطلبات المحاسبية الجديدة المحتملة لعمليات الاندماج والاستحواذ التي تشمل على شركات ضمن نفس المجموعة (مجموعات أعمال تحت سيطرة مشتركة)، حيث حدد المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" متطلبات إعداد التقارير المالية الناشئة عن عمليات الاندماج والاستحواذ - والتي يشار إليها في معايير IFRSs باسم مجموعات الأعمال. ومع ذلك لم يحدد هذا المعيار كيفية

التقرير عن المعاملات التي تنطوي على عمليات نقل الأعمال بين الشركات داخل نفس المجموعة، وذلك على الرغم من أن مثل هذه المعاملات شائعة في العديد من البلدان حول العالم. ونتيجة لهذه الفجوة في معايير IFRSs، قامت الشركات بإعداد التقارير المالية عن مجموعات عمليات مماثلة بطرق مختلفة، فمثلاً في بعض الحالات تقدم الشركات معلومات القيمة العادلة حول الشركة المستحوذ عليها، وفي حالات أخرى تقدم معلومات القيمة الدفترية. علاوة على ذلك، يتم توفير معلومات القيمة الدفترية بطرق مختلفة وغالباً ما تكون غير كافية. هذا التنوع في الممارسة يجعل من الصعب على المستثمرين فهم آثار مثل هذه المعاملات على الشركات التي تجريها ومقارنة الشركات التي تجري معاملات مماثلة، الأمر الذي دفع مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB) إلى إصدار ورقة مناقشة بعنوان: "دمج الأعمال تحت السيطرة المشتركة"، ليوحد وجهات النظر المختلفة حول كيفية سد هذه الفجوة في معايير IFRSs بهدف زيادة ممارسات تحفظ التقارير المالية وتقليل التنوع في ممارسات إعداد التقارير المالية الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ وتحسين الشفافية وتعزيز خاصية إمكانية المقارنة بين التقارير عن هذه المعاملات.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" تكاد لا تخلو جميع فقراته من التحفظ، حيث إن المعالجات المحاسبية المنصوص عليها في الفقرات السابقة ألزمت الشركات المستحوذة بالاعتراف بالالتزامات أو الخسائر المحتملة مع عدم إلزامها بالاعتراف بالأصول أو الإيرادات المحتملة، ومن ثم يتضح للباحث أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 والمنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ له دور حوكمي في تعزيز مستوى تحفظ التقارير المالية.

ويرى الباحث ضرورة مراجعة وتطوير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعايير المحاسبة الدولية الأخرى المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ مثل معيار المحاسبة الدولي IAS 37 "المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول المحتملة" ومعيار المحاسبة الدولي IAS 39 "الاعتراف والقياس"، وذلك بصفة مستمرة لتواكب التطورات العالمية وتتناسب مع

أي تعديلات محتملة في أشكال عمليات الاندماج والاستحواذ، بحيث يتم الحفاظ على مستويات التحفظ المطلوبة في التقارير المالية.

٤- الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS 141 (R) "دمج الأعمال" في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية

في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨، أصبح معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141 (R) هو المعيار المعمول به لجميع عمليات الاندماج والاستحواذ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141، الذي صدر في عام ٢٠٠١، ويهدف إلى نقل إجراءات التوحيد الأمريكية نحو المعايير الدولية ومفاهيم تقرير القيمة العادلة (Baluch et al., 2010). ويتناول الباحث تحفظ التقارير المالية في ضوء معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS (R) 141 المنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ كما يلي:

١- **هدف المعيار:** أشارت الفقرة (١) إلى أن الهدف من هذا المعيار هو تحسين الملاءمة، ودقة التمثيل، وقابلية المقارنة للمعلومات التي تقدمها المنشأة في تقاريرها المالية حول اندماج الأعمال وتأثيراته. لتحقيق ذلك، يحدد هذا المعيار المبادئ والمتطلبات لكيفية قيام الشركة المستحوذة بالاعتراف والقياس في القوائم المالية للأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة وأي حقوق أقلية في الشركة المشتراة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب قيام الشركة المستحوذة بالاعتراف والقياس في القوائم المالية للأصول المقتناة والالتزامات والالتزامات المحتملة دون الإشارة إلى الاعتراف بالأصول المحتملة.

٢- **المفاهيم الأساسية (المقابل المحتمل):** أشارت الفقرة (٢) إلى أنه عادة ما يكون المقابل المحتمل هو التزام من المشتري بتحويل أصول إضافية أو حصص حقوق ملكية إلى المالكين السابقين للشركة المشتراة كجزء من التبادل للسيطرة على الشركة المشتراة إذا ظهرت أحداث مستقبلية محددة. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الأخذ في

الاعتبار المقابل المحتمل كعبء يتحمله المشتري في حالة ظهور أحداث مستقبلية محددة سلفاً. مع عدم الأخذ في الاعتبار أي أصل أو إيراد محتمل.

٣- **كيفية الاستحواذ:** أشارت الفقرة (٢٠٧) (٢٠٧) فإنه من بين متطلبات تطبيق الاستحواذ، الاعتراف بقياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة، وأي حقوق أقلية غير مسيطرة في الشراء. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الاعتراف بقياس الأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة، مع عدم الإشارة إلى الاعتراف بالأصول المحتملة.

٤- **مبدأ الاعتراف:** أشارت الفقرة (١٢) إلى أنه اعتباراً من تاريخ الاستحواذ، يجب على المشتري الاعتراف، بشكل منفصل عن الشهرة، بالأصول المكتتاة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة وأي حصة غير مسيطرة في الشركة المشتراة. وفقاً للشروط المحددة في بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية رقم ٦ المشار إليه بالفقرتين "١٣" و"١٤". ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب الاعتراف بالالتزامات المحتملة مع دون الإشارة إلى الاعتراف بالأصول المحتملة.

٥- **مبدأ القياس:** وفقاً للفقرة (٢٠) فإنه يجب على المشتري قياس الأصول المكتسبة القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة وأي حصة غير مسيطرة في الشركة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب قياس الالتزامات المحتملة مع عدم الإشارة إلى قياس الأصول المحتملة.

٦- **ضرائب الدخل:** وفقاً للفقرة (٢٧) فإنه يجب على المشتري القيام بحساب الآثار الضريبية المحتملة للفروق المؤقتة، والعقود المؤجلة، وأي شكوك ضريبية تتعلق بضريبة الدخل على الشركة المكتتاة والتي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ أو التي تنشأ نتيجة لعملية الاستحواذ وفقاً للبيان رقم ١٠٩، بصيغته المعدلة، والتفسيرات ذات الصلة، بما في ذلك تفسير مجلس معايير المحاسبة المالية رقم

٤٨ المحاسبة عن عدم اليقين في ضرائب الدخل. ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب حساب الآثار الضريبية المحتملة للفروق المؤقتة.

٧- القياس والمحاسبة اللاحقة: وفقاً للفقرة (٦٠) فإنه وبشكل عام، يجب على المستحوز قياس وحساب الأصول المكتسبة والالتزامات المتكبدة أو الالتزامات المحتملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة في اندماج الأعمال وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى المقبولة عموماً والسارية المرتبطة بتلك البنود، اعتماداً على طبيعتها (الفقرة ٦٦). ويتضح للباحث الممارسة المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية في ضوء هذه الفقرة، حيث تتطلب تقديم إرشادات بشأن القياس والمحاسبة اللاحقة للالتزامات المحتملة دون الأصول المحتملة.

وحيث أن فقرات معيار المحاسبة المالية (R) SFAS 141 "دمج الأعمال" التي تمت الإشارة إليها تطلبت بشكل واضح الاعتراف بالالتزامات أو الخسائر المحتملة مع عدم الاعتراف بالأصول أو الإيرادات المحتملة. يتضح للباحث أن تطبيق معيار المحاسبة المالية (R) SFAS 141 والمنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ يؤدي إلى زيادة مستوى تحفظ التقارير المالية.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح للباحث الدور الحوكمي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال"، والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 IFRS "دمج الأعمال"، ومعيار المحاسبة المالية (R) SFAS 141 "دمج الأعمال" في تعزيز مستوى تحفظ التقارير المالية، الأمر الذي يشير إلى أهمية مفهوم تحفظ التقارير المالية والدور الذي يلعبه في تنشيط أسواق رأس المال خصوصاً في إطار المعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ. ويرى الباحث ضرورة تطوير معيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141 (R) "دمج الأعمال"، بحيث يتضمن تنظيم تمويل عمليات الاندماج والاستحواذ ليكون تمويل الأسهم بدلاً من تمويل السيولة النقدية والاقتراض وذلك للحد من المشاكل المالية المتمثلة في زيادة نسبة الديون التي قد تؤدي إلى التعثر وعدم القدرة على السداد.

٥- أثر تبني قوانين الاندماج والاستحواذ على درجة تحفظ التقارير المالية أشارت دراسة (عبد الملك، ٢٠١٠) أن تحفظ التقارير المالية في ضوء قوانين الاندماج والاستحواذ يعمل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح والتي قد تتم من خلال التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة أو في مخصصات الاندماج عن طريق تكوينها ثم تخفيضها في فترات محاسبية لاحقة لزيادة الأرباح، أو دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي وقبل توافر الشروط اللازمة للاعتراف بالاندماج وفقاً لمعايير المحاسبة بهدف تحسين المركز المالي ونتائج أعمال الشركة على غير الحقيقة، أو تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عمليات الاندماج، حيث إن هناك طريقتان تستخدم إحداهما للمحاسبة عن عمليات الاندماج وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ "تجميع الأعمال" (تم تناولهما في المبحث الأول من الفصل الثاني)، ولكل منهما شروط يجب توافرها، ولكن قد يقوم بعض المسؤولين في بعض الشركات بتعمد استخدام طريقة دون توافر شروط تطبيقها بهدف إظهار نتائج معينة. وفي هذا السياق قامت دراسة (Kang et al., 2011) بدراسة أثر تطبيق سياسات تحفظ التقارير المالية على مشكلة عدم تناسق المعلومات في ضوء القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ وتوصلت الدراسة إلى أن القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ تعد بيئة مثمرة لمزيد من تطبيق سياسات تحفظ التقارير المالية مما يتيح الفرصة للإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً حول الأداء المستهدف بعد عمليات الاندماج والاستحواذ. كما توصلت دراسة (Kravet, 2014) إلى أن الشركات التي تعمل في بيئة نشطة بقوانين اندماج واستحواذ هي الشركات الأكثر نزعة للتحفظ في التقارير المالية والأقل عرضة للمخاطر الاستثمارية، حيث تتجنب إدارات هذه الشركات الاستثمارات في عمليات الاندماج والاستحواذ المحفوفة بالمخاطر، وبالتالي فإن تحفظ التقارير المالية في ضوء قوانين الاندماج والاستحواذ يقلل من تحويل المخاطر إلى الشركة المستحوذة.

وفي هذا السياق أكدت دراسة (Khurana and Wang, 2019) إلى أن الدور الانضباطي لقوانين الاندماج والاستحواذ يساهم في مواجهة مخاطر تهديدات الاستحواذ، حيث زادت درجة التحفظ في التقارير المالية بشكل واضح بعد اعتماد القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ، خصوصاً في البلدان التي لا تتمتع بحماية قوية للمساهمين وفي البلدان التي تشهد نمواً أكبر في نشاط الاستحواذ. كما سلطت هذه الدراسة الضوء على أن تطبيق قوانين الاندماج والاستحواذ أدى إلى تحسن ملحوظ في الرقابة على ممارسات الإدارة والحد من السلوك الانتهازي لها والتحكم في تشكيل نتائج التقارير المالية. وقدمت دراسة (Al-Hroot and Amireh, 2019) صورة شاملة لتأثير قوانين الاندماج والاستحواذ على مستوى تحفظ التقارير المالية في البنوك الأردنية على مدى ١٠ سنوات (٢٠١١-٢٠٢١) باستخدام تحليل النسب المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ في التقارير المالية كان منخفضاً في الفترة ما قبل اعتماد وتطبيق قوانين الاندماج والاستحواذ، وبالتالي فإن تبني قوانين الاندماج والاستحواذ يرتبط إيجابياً بزيادة درجة التحفظ في التقارير المالية. كما أكدت دراسة (Dai and Ngo, 2021) على الدور الفعال لقوانين الاندماج والاستحواذ في زيادة مستوى تحفظ التقارير المالية، خاصةً في ظل حالات عدم التأكد السياسي، حيث أشارت الدراسة إلى أن قيمة الشركات المستحوذة تزداد في الدول التي تتمتع ببيئة قوية لقوانين الاندماج والاستحواذ بدرجة أكبر من الدول التي تتسم ببيئة ضعيفة لقوانين الاندماج والاستحواذ، حيث يؤدي عدم التأكد السياسي في ظل قوانين الاندماج والاستحواذ إلى زيادة درجة تحفظ التقارير المالية والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاقدة. كما توصلت دراسة (Hossain, 2021) إلى أن درجة التحفظ في التقارير المالية ترتبط بشكل إيجابي بقوانين الاندماج والاستحواذ، حيث يجب على المحاسب في ظل قوانين الاندماج والاستحواذ أن يقوم بحذر وبدرجة عالية من التحقق باختيار الخيار الذي له قيمة أصول أو ربح أقل وبشرط أن يكون لدى الإدارة خيارات المشاركة والملكية.

وفي هذا الصدد قدمت دراسة (Ahmed et al., 2023) دليل تطبيقي على أن قوانين الاندماج والاستحواذ تؤدي إلى زيادة درجة التحفظ في التقارير المالية

وتخفيض المخاطر من خلال تقليل من احتمالية حصول الشركة المستحوذة على أصول متدنية الأداء، وبالتالي زيادة قيمة المنشأة، كما أن قوانين الاندماج والاستحواذ تؤدي إلى زيادة الدور الرقابي لآلية تحفظ التقارير المالية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة المنافسة على الشركة المستهدفة في سوق الاستحواذ، كما أن الشركات المستهدفة التي تتمتع بقدر أكبر من تحفظ التقارير المالية من المرجح أن يزداد الطلب عليها بشكل أكبر، وأن تحفظ التقارير المالية في ضوء قوانين الاندماج والاستحواذ يوفر مزايا لكل من الشركات المندمجة والشركات الدامجة.

وفي ضوء ما تم الانتهاء إليه من عرض الأدبيات المحاسبية ذات الصلة، يمكن للباحث استخلاص أثر تبني قوانين الاندماج والاستحواذ على درجة تحفظ التقارير المالية فيما يلي:

- ١- القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ تعد بيئة مثمرة لتطبيق مزيد من السياسات المتحفظة وتتيح الفرصة للإفصاح عن معلومات أكثر تفصيلاً حول الأداء المستهدف بعد عمليات الاندماج والاستحواذ.
- ٢- قوانين الاندماج والاستحواذ لها دور انضباطي فعال في مواجهة مخاطر تهديدات الاستحواذ، حيث تعمل على زيادة درجة التحفظ في التقارير المالية بشكل ملموس.
- ٣- تساهم قوانين الاندماج والاستحواذ في دعم الدور الرقابي لآلية تحفظ التقارير المالية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة المنافسة على الشركة المستهدفة في سوق الاستحواذ.
- ٤- يوفر تحفظ التقارير المالية في ضوء قوانين الاندماج والاستحواذ مزايا لكل من الشركات المندمجة والشركات الدامجة.
- ٥- تزداد قيمة الشركات المستحوذة في الدول التي تتمتع ببيئة قوية لقوانين الاندماج والاستحواذ بدرجة أكبر من الدول التي تتسم ببيئة ضعيفة لقوانين الاندماج والاستحواذ.

٦- النتائج والتوصيات والدراسات البحثية المستقبلية

٦-١ نتائج الدراسة:

- خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:
- يلعب معيار المحاسبة المصري المنظم لعمليات الاندماج والاستحواذ رقم (29) "تجميع الأعمال"، دوراً حوكمياً في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
 - يلعب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 3 "دمج الأعمال" ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي SFAS 141 (R) "دمج الأعمال"، دوراً حوكمياً في تعزيز مستوى التحفظ في التقارير المالية.
 - أن دعم مستوى الإفصاح المحاسبي بتوفير معلومات مالية أكثر تحفظاً في ظل المعايير المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ سوف يترتب عليه تطوير التقارير المالية بشكل ملموس.

٦-٢ التوصيات:

- في ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج، يوصي الباحث بالآتي:
- يتعين على الشركات القيام بزيادة مستوى الشفافية والإفصاح من خلال توضيح أهداف وأسباب القيام بعمليات الاندماج أو الاستحواذ، بالإضافة إلى التحديات المتوقعة والمكاسب المترتبة على هذه العمليات.
 - يتعين على الشركات القيام بتقييم شامل للمخاطر المحتملة التي قد تنجم عن عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث يجب أن يتضمن هذا التقييم تحليلاً للمخاطر المالية والتشغيلية والقانونية والسمعة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها.
 - تعزيز التعاون بين الهيئات التنظيمية والشركات لضمان التزام الشركات بتطبيق القوانين المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ وضمان استمرارية التوجه نحو الممارسات المحاسبية الأكثر تحفظاً.

- يتعين على الشركات توفير التدريب اللازم لمعدي التقارير المالية لضمان إمامهم بالمتطلبات القانونية والمحاسبية لعمليات الاندماج والاستحواذ وتعزيز مستوى التحفظ بالتقارير المالية.

٣-٦ الدراسات البحثية المستقبلية:

- دور معايير المحاسبة المالية في تقدير وإدارة المخاطر المالية لعمليات الاندماج والاستحواذ.
- دراسة تأثير تبني قوانين الاندماج والاستحواذ على تصميم نظم المحاسبة والإفصاح.
- تقييم جودة التقارير المالية في ظل قوانين عمليات الاندماج والاستحواذ: تحديات وحلول.
- دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة عمليات الاندماج والاستحواذ في ضوء معايير المحاسبة المرتبطة.
- قياس أثر الالتزام بتطبيق قوانين الاندماج والاستحواذ على العلاقة بين درجة التحفظ في التقارير المالية والأداء المالي للشركات.
- تقييم تأثير استراتيجيات الاندماج والاستحواذ على أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١. الدوريات:

- حسين، علاء علي أحمد، (٢٠١٧)، "نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية - دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص. ٩٧٩ - ١٠٣٩.
- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد، (٢٠١٨)، "دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية - دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٢)، ص ص. ٣٠٤ - ٣٦١.

- عبد الملك، أحمد رجب، (٢٠١٠)، "قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة - دراسة مقارنة"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ص ص. ٧٣ - ١٠٦.
- كعموش، شريف علي خميس إبراهيم، (٢٠١٨)، "أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢)، العدد (٣)، ص ص. ٦٢٤ - ٦٦٧.
- محمد، أحمد محمد شوقي، (٢٠١٧)، "أثر التحفظ المحاسبي والتوزيعات على المساهمين وأنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي المستقبلي - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢١)، العدد (٣)، ص ص. ٩٣٢ - ٩٧٥.
- ميلاد، فؤاد ريمون، (٢٠١٦)، "أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (١)، الجزء (١)، ص ص. ٥١٩ - ٥٧٢.

٢. مصادر أخرى:

- معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠، **الوقائع المصرية**، ملحق الجريدة الرسمية، المجلد الأول، العدد ١٤٣، تابع (ب).
- معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ بعنوان "تجميع الأعمال"، الصادر بقرار وزير الاستثمار قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، **الوقائع المصرية**، ملحق للجريدة الرسمية، العدد ٨١، تابع (أ)، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Periodicals:

- Ahmed, A. S., Chen, L. H., Duellman, S., & Sun, Y. (2023). Targets' Accounting Conservatism and the Gains from Acquisition. *Contemporary Accounting Research*, 40(1), 7–40. doi: 10.1111/1911-3846.12814
- Al-Hroot, Y. A., & Amireh, M. S. (2019). Does the global financial crisis and merger impact on conservatism and performance? A study in the Jordanian Banks context. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(1), 1–16.
- Aldoseri, M. M., Albaz, M. M., & Ghali, A. A. (2022). The Managerial Determinants of Accounting Conservatism during COVID-19 Era: Evidence from Saudi Arabia. *Information Sciences Letters*, 11(3), 951–957. doi: 10.18576/isl/110326
- Baluch, C., Burgess, D., Cohen, R., Kushi, E., Tucker, P. J., & Volkan, A. (2010). Consolidation theories and push-down accounting: achieving global convergence. *Journal of Finance and Accountancy*, 1–12.
- Bhutta, U., Martins, J. N., Mata, M. N., Raza, A., Dantas, R. M., Correia, A. B., & Rafiq, M. (2021). Intellectual Structure and Evolution of Accounting Conservatism Research: Past Trends and Future Research Suggestions. *International Journal of Financial Studies*, 9(35), 1–13. doi: 10.3390/ijfs9030035
- Dai, L., & Ngo, P. (2021). Political Uncertainty and Accounting Conservatism. *European Accounting Review*, 30(2), 277–307. doi: 10.1080/09638180.2020.1760117
- D.Kravet, T. (2014). Accounting conservatism and managerial risk-taking: Corporate acquisitions. *Journal of Accounting and Economics*, 57(2–3), 218–240.
- Do, C., & Nabar, S. (2019). Macroeconomic effects of aggregate accounting

- conservatism: A cross-country analysis. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 30(1), 83–107. doi: 10.1111/jifm.12093
- Duan, Y., & Jin, Y. (2019). Financial constraints and synergy gains from mergers and acquisitions. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 30(1), 60–82.
- Hossain, M. S. (2021). Merger & Acquisitions (M&As) as an important strategic vehicle in business: Thematic areas, research avenues & possible suggestions. *Journal of Economics and Business*, 116, 1–33.
- Iwasaki, T., Otomasa, S., Shiiba, A., & Shuto, A. (2018). The role of accounting conservatism in executive compensation contracts. *Journal of Business Finance and Accounting*, 45(9–10), 1139–1163. doi: 10.1111/jbfa.12350
- Jin, Z., Lin, B., Yang, X., & Zhang, T. (2018). Accounting conservatism and short selling: Evidence from China. *Journal of Business Finance and Accounting*, 45(3–4), 352–394.
- Kang, J., Yin, H., & Zhang, H. (2011). Accounting Conservatism, Information Asymmetry, and Corporate Governance: Evidence from Block Acquisitions. 1, 1–45.
- Khurana, I. K., & Wang, W. (2019). International Mergers and Acquisitions Laws, the Market for Corporate Control, and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 57(1), 241–290.
- Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2021). The Role of Accounting Conservatism in Capital Structure Adjustments. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 36(2), 223–248. doi: 10.1177/0148558X18814119
- Zhong, Y., & Li, W. (2017). Accounting Conservatism: A Literature Review. *Australian Accounting Review*, 27(2), 195–213.

- Other Issues and websites:

The IFRS Foundation, IASB consults on possible new accounting requirements for mergers and acquisitions within a group
<https://www.ifrs.org/news-and-events/2020/11/>

IFRS 3, Business combinations www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3

- International Accounting Standards Board (IASB), editorial corrections (2008), IFRS 3 Business Combinations, Illustrative Examples, Comparison with SFAS 141(R), Table of Concordance.
- Statement of Financial Accounting Concepts No.2, Qualitative Characteristics of Accounting Information <https://www.fasb.org>